سياسة المسؤولية المجتمعية

إيماناً بدور الهيئة التنظيمي والرقابي وتلبيةً لاحتياجات ورضا متلقي الخدمة وسعي الهيئة للريادة في تطوير قطاع الطاقة والمعادن وانطلاقا من قيمنا الجوهرية المتمثلة في المسؤولية المجتمعية قامت الهيئة بوضع هذه السياسة ترجمةً لأهداف المسؤولية المجتمعية.

1.الغرض من السياسة

الالتزام بإدارة المهام والمسؤوليات بأخلاقية واستدامة، مع المحافظة على المجتمع المحيط بنا. تحدد سياسة المسؤولية المجتمعية هذه التزامنا بالمسؤولية البيئية والمساواة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية.

2 .مجال تطبيق السياسة

تنطبق هذه السياسة على جميع الموظفين وأصحاب المصلحة والموردين والشركاء الذين يعملون مع الهيئة. وتحكم تصرفاتنا في جميع قطاعات التي تنظمها الهيئة.

3 .محاور السياسة

أ. احترام حقوق الانسان

نؤمن كهيئة باحترام حقوق الانسان كحقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم. وكذلك احترام الحقوق للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات، بالإضافة الى احترام الحقوق المدنية والسياسة، والحق في محاكمة عادلة، والمساواة أمام القانون؛ وحرية الفكر والوجدان والدين؛ وحرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي؛ وحرية المشاركة في الشؤون العامة والانتخابات؛ ونبذ الكراهية العنصرية أو الدينية وعدم الممانعة بالاستثمار للموظفين او الشركاء وتعهد بالمحافظة على حقوقهم الفكرية واحترام ثقافة المجتمع المحيط تسهيل الوصول إلى التعليم والتعلم مدى الحياة، وتوفير الدعم والمرافق اللازمة لذلك حيثما أمكن.

ب. المسؤولية البيئية

نحن ندرك أهمية حماية البيئة ونلتزم بتقليل بصمتنا البيئية وفقا لقانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 . من خلال تعزيز الممارسات المستدامة في جميع مجالات عملنا، تقليل النفايات واستخدام المياه واستهلاك الطاقة، تنفيذ برامج إعادة التدوير وتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة ودعم مصادر الطاقة المتجددة حيثما أمكن.

سياسة المسؤولية المجتمعية

جـ. ممارسات العمل

نحن ملتزمون بالحفاظ على معايير العمل الأخلاقية الواردة في نظام ادارة الموارد البشرية لسنة 2024 ونظام الخدمة المدنية المعدل لسنة 2024 وقانون العمل رقم 8 لسنة 1996 وتعزيز التنوع والمساواة والشمول في مكان العمل بحيث يشمل التزامنا من خلال ضمان الحد الادنى للاجور وفقا لقرار اللجنة الثلاثية لشؤون العمل بشان تحديد الحد الادنى للاجور للعاملين في الاردن صادر بمقتضى احكام المادة رقم (52) من قانون العمل الاردني رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته وظروف العمل الآمنة لجميع الموظفين واجراء تقييم للمخاطر في بيئة العمل وفقا لتعليمات تقييم المخاطر في بيئة العمل لسنة 2023، حظر عمالة الأطفال دون سن 16 وفقا للمادة (73) من قانون العمل الاردني رقم (8) لسنة 1996 والعمل القسري، تكافؤ الفرص لجميع الموظفين، ودعم تنمية الموظفين من خلال التدريب والفرص التعليمية.

د. المشاركة المجتمعية

تؤمن الهيئة بالمشاركة المجتمعية من خلال المشاركة في الأنشطة الخيرية والتطوع ودعم المجتمع، تعزيز الشراكات مع المنظمات المحلية لمعالجة القضايا الاجتماعية مثل الفقر والتعليم والصحة، تشجيع مشاركة الموظفين في مبادرات الخدمة المجتمعية.

هـ. ممارسات العمل الأخلاقية

النزاهة والشفافية من القيم الجوهرية للهيئة ويتم تطبيقها من خلال القوانين واللوائح المعمول بها، إدارة الأعمال بطريقة صادقة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة، ومنع الرشوة والفساد وأي سلوك غير أخلاقي في جميع المعاملات، والالتزام بمدونة السلوك الوظيفي والمحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالموظفين والعملاء.

و. الموردين والشركاء

نسعى إلى التعاون مع الموردين والشركاء الذين يشاركون التزام الهيئة بالمسؤولية المجتمعية. حيث يتم القيام بضمان التزام جميع الشركاء بممارسات العمل الأخلاقية ومعايير الاستدامة البيئية، إجراء تقييمات منتظمة لضمان الامتثال لهذه المبادئ.

سياسة المسؤولية المجتمعية

ز. الحوكمة

تتحمل الإدارة العليا ممثلة في الرئيس التنفيذي للهيئة مسؤولية الإشراف على تنفيذ هذه السياسة. وسيتم إجراء عمليات تدقيق منتظمة وفقا لخطة زمنية وذلك لضمان الالتزام بأهداف المسؤولية المجتمعية، وسنسعى جاهدين لتحقيق التحسين المستمر في جميع جوانب عملياتنا وخدماتنا.

حـ. إعداد التقارير والشفافية

سننشر تقارير منتظمة تفصل تقدمنا في مبادرات المسؤولية المجتمعية. وستكون هذه التقارير متاحة للجمهور من خلال موقع الهيئة او مواقع التواصل الاجتماعي وتوفر تحديثات حول مؤشرات الأداء الرئيسية وجهود الاستدامة وأنشطة المشاركة المجتمعية.

ط. المراجعة والتحديثات

ستتم مراجعة هذه السياسة سنويًا وتحديثها حسب الضرورة لتعكس التغييرات في عملياتنا والمتطلبات القانونية وأفضل ممارسات العالمية.

المهندس زيـــــاد السعايـــدة

رئـــيـس مجـلـس المـفوضين

الرئـــيـس التـنـفـيـــــــذي